كما كتب على نفسه الرحمة لمن شاء وأن الشرع ما لم تعرف العقول حسنه قبل شرعه، وأن كل ما شرعه - تعالى - يطاع بلا شروط أو قيد»[1].

إذن لم تخرج المذاهب الكلامية عن هذا المنزع العقلي مع ضرورة الإشارة إلى الاختلاف بينهم حول حدود العقل وضوابطه لدرجة أن ابن حزم المعروف بظاهريته يؤكد أن نهجه في إثبات العقيدة هو العقل، يقول: المبادئ العقلية المقررة في براءة العقول يعتمد عليها في تقرير أصل الوحدانية و إثباتها بالدليل العقلي وفي إثبات النبوة ودلالة المعجزات[2]. وقد أشار إلى هذه الحقيقة إبراهيم مدكور بقوله: أخذ بالمذهب الظاهري وطبقه على الفروع والأصول، ويقبل نصوص القرآن والأحاديث الموثوق بها على ظاهرها، ولا يصرفها عن ذلك إلا إذا اقتضت ضرورة عقلية أو حسية، وهنا لا مناص من التأويل[3].

خامسا: العقل والدعوة الإسلامية في حياتنا المعاصرة:

كما أشرنا فلقد لعب العقل دورًا مهمًّا في نشأة المذاهب الكلامية في العصور القديمة، ومن هنا تتبدى أهمية العقل في الدعوة الإسلامية في واقعنا المعاصر، فلا ينبغي أن نخلط بين الثابت والمتغير أو بين المندوب والواجب، أو نقدم نافلة على أمر آخر أكثر أهمية، فينبغي على الخطاب الدعوي أن يوازن بين مطالب الدنيا والآخرة من منطلق قول الحق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ:

(1) الشيخ محمد عبده، تفسير المنار، 5/ 196، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(2) الشيخ أبو زهرة، ابن حزم، ص207.
(3) إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه، ص33.

﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ ﴾ [القصص: 77].

ومن هنا فإن أعمال العقل والأخذ بمبدأ السببية ضرورة حضارية لنهضة الأمة في حياتنا المعاصرة، و إن ترك السببية والتواكل والاستسلام من أهم الأخطار التي تواجه العقل الإسلامي المعاصر.

وفي هذا الصدد يشير الشيخ محمد الغزالي إلى ضرورة التجديد في الفقه الإسلامي في ضوء العقل بقوله: (إن التفتح العقلي ضرورة ملحة لكل من يتحدث في الفقه الإسلامي)، إننا في صمت نقلنا تسجيل كل مولود في دفاتر خاصة واستعنا بذلك على تحصينه من الأمراض، و إلحاقه بمراحل التعليم، واقتياده للجيش كي يتم تدريبه و إعداده للقتال. وذلك إجراء نقلناه من دول أخرى دون حرج. فماذا يمنع الفقيه المسلم من قبول كل وسيلة أصيلة أو مستوردة لتحقيق الغايات التي قررها دينه، إن النقل والاقتباس في شئون الدنيا.. وفي المصالح المرسلة وفي الوسائل الحسنة ليس مباحًا فقط.. بل قد يرتفع الآن إلى مستوى الواجب.

ثم إن الدين في باب المعاملات مصلح لا منشئ كما يقول ابن القيم، إنه لم يخترع البيع أو الزواج، و إنما جاء إلى هذه العقود فضبطها بتعاليمه.

وفي شتى المعاملات إذا تحققت المصلحة فثم شرع الله، فما الذي يمنعنا نحن - الذين أغلقنا باب الاجتهاد ألف عام - أن ننظر في الوسائل التي اتخذها غيرنا لمنع الفساد السياسي أو منع الاعوجاج الاقتصادي، ونقتبس منها، ما لا يصادم نصًّا ولا يخرج عن قاعدة.[1]

(1) محمد الغزالي، هموم داعية، دار الحرمين للنشر، ص148.